

## الشرق الأوسط الجديد وإعادة رسم خارطة المنطقة

صلاح عبد الشافي\*

مصطلح الشرق الأوسط الجديد ليس بالجديد، فقد اختاره السياسي الإسرائيلي المخضرم شمعون بيريس عنواناً لكتابه الذي صدر في العام ١٩٩٣ بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو. وقد ترك بيريس في كتابه، هذا، المجال واسعاً لخياله في رسم صورة زاهية عن مستقبل الشرق الأوسط؛ صورة يزينها الأمن والاستقرار والسلام والرخاء الاقتصادي في المنطقة. غير أن بيريس لم يعط للمصطلح أي مضامين جديدة تنم عن رؤية استراتيجية لما سيكون عليه الشرق الأوسط الجديد لجهة البنى الاقتصادية والاجتماعية وخارطة التحالفات الإقليمية والدولية.

عقيدة بوش في التطبيق

مع صعود المحافظين الأميركيين الجدد إلى قمة الهرم السياسي في الولايات المتحدة بفوز جورج بوش الابن في انتخابات العام ٢٠٠٠، بدأت تتشكل ملامح لاستراتيجية أميركية جديدة على الصعيد الدولي. فقد جاء المحافظون الجدد إلى السلطة على أكتاف المجمع الصناعي العسكري والصناعات البترولية التي تُشكل عائلة بوش أحد أقطابها الرئيسيين في ولاية تكساس. وقد اتسمت السنة الأولى من ولاية بوش الابن بالبراغماتية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وتحديداً الموقف من مناطق النزاع في الشرق الأوسط، خصوصاً العراق، وإيران، والصراع العربي الإسرائيلي. وشكلت هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ علامة فارقة في تبلور الرؤية العالمية للمحافظين الجدد. وأسست هذه الهجمات لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية، هي مرحلة ما زلنا نعاني من تداعياتها حتى يومنا هذا.

---

كاتب وديبلوماسي فلسطيني.

تحت وطأة الصدمة بعد هجمات ١١ أيلول / سبتمبر وموجة التعاطف الدولي مع الولايات المتحدة، بدأت إدارة الرئيس بوش في الإعداد لمرحلة سمتها هذه الإدارة الحرب على الإرهاب، وهي لم تُعرّف أو تُحدد جغرافياً وزمانياً. بعبارة أخرى، أعلنت الإدارة الأمريكية الحرب المفتوحة. ولم تضع هذه الإدارة أهدافاً محددة للحرب باستثناء الهدف الوحيد المعلن وهو اجتثاث الإرهاب، والانتقام من منظمة " القاعدة " باعتبارها العنوان الأول للإرهاب العالمي. وبالتوازي مع الحرب على الإرهاب بدأ الحديث يدور حول الديمقراطية وضرورة استبدال الأنظمة المستبدة بأخرى ديمقراطية. وللمرة الأولى، بدأت الولايات المتحدة بالتلميح، تارة بشكل مبطن وتارة أخرى بشكل أكثر علنية، إلى " النواقص " الديمقراطية لدى العديد من الأنظمة بما في ذلك أنظمة اعتُبرت إلى حينه حليفاً مخلصاً للولايات المتحدة.

بدأت فصول "الحرب على الإرهاب" في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ مع بداية العمليات العسكرية ضد أفغانستان. ولم تجد الولايات المتحدة في حينه أي صعوبة في تشكيل تحالف دولي عسكري مستند إلى قرارات الأمم المتحدة لشن الهجوم العسكري للإطاحة بنظام طالبان الأفغاني وتنصيب حكومة جديدة موالية لها برئاسة حامد كرزاي. وفي ٢٩ كانون ثاني / يناير ٢٠٠٢، ألقى الرئيس بوش الإبن خطابه إلى الأمة عن " حالة الاتحاد ". ولأول مرة، استخدم هذا الرئيس عبارة "محور الشر"، محدداً إياه بثلاث دول هي إيران والعراق وكوريا الشمالية، وفي ٦ أيار/ مايو من العام ذاته، ألقى نائب وزير الخارجية الأميركي في حينه جون بولتون John Bolton كلمة بعنوان "ما بعد محور الشر" "Beyond the axis of Evil" أضاف فيها ثلاث دول إلى هذا المحور، هي كوبا وليبيا وسورية.

تصنيف العالم إلى عالمين أحدهما يمثل الشر وآخر يمثل " الخير " عنى فيما عناه أن دول " الخير"، طبعاً بزعامة الولايات المتحدة، يقع على عاتقها التخلص من أنظمة "الشر" بأي ثمن. وبهذا، فتحت الإدارة الأميركية الباب على مصراعيه للتدخل العسكري المباشر في مناطق مختلفة من العالم، تحت ذرائع التخلص من دول الشر، ونشر الديمقراطية، وتعميم القيم الغربية في العالم. هذا التوجه مثل البداية الفعلية لتنفيذ عقيدة أمنية وسياسية جديدة. وهذه العقيدة كانت قد بدأت تتبلور في بداية التسعينات من القرن الماضي، ثم وجدت تجلياتها مع إدارة الرئيس بوش الإبن، وأصطلح على تسميتها " عقيدة بوش " "Bush" "Doctrins" والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١. تعزيز نظام عالمي جديد يعتمد على أحادية القطب وزعامة الولايات المتحدة.
٢. الحق في توجيه ضربات عسكرية استباقية أو وقائية لأي جهة قد تشكل تهديداً للولايات المتحدة وحلفائها.

٣. العمل خارج إطار القانون الدولي والأمم المتحدة إذا ما شكل التوجه للأمم المتحدة عائقاً أو قيوداً على أي تحرك أمني أو عسكري أميركي.

٤. مركزية الشرق الأوسط الكبير للمصالح الاستراتيجية الأميركية وتباعاً مركزية العلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل.

في إطار هذه العقيدة، بدأت التحضيرات للحرب على العراق، تحت ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. لقد شكلت الحرب على العراق التنفيذ العملي للعقيدة الأمنية والسياسية للمحافظين الجدد ممثلين بإدارة الرئيس بوش الابن. وحين عجزت الإدارة الأميركية عن استصدار قرار من مجلس الأمن لدعم الحرب، بالرغم من حملة التضليل والتزوير التي أطلقتها أجهزة الأمن والاستخبارات الأميركية والبريطانية حول امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، شكلت الولايات المتحدة تحالفاً عسكرياً خارج إطار الشرعية الدولية بهدف إسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين، وأعلن بوش عن انطلاق العمليات العسكرية ضد العراق في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣. ومع سقوط بغداد والاستيلاء عليها، أعلن بوش في الأول من أيار/ مايو انتهاء الحرب.

العلامة الفارقة التي تستحق التوقف عندها قليلاً كانت قرار رئيس "سلطة التحالف المؤقتة" الحاكم الأميركي للعراق بول بريمر بحلّ الجيش العراقي والتشكيلات العسكرية والأمنية التابعة للنظام السابق كافة. لقد ساد الكثير من اللغط وتناقضت الروايات حول خلفية قرار الحلّ هذا وتبعاته السياسية والأمنية والعسكرية، كما حول الآلية التي تم فيها اتخاذ هذا القرار. لكن المتداول في هذه القضية هو أن القرار اتخذ دون مراعاة وجهة نظر المؤسسة الأمنية والعسكرية الأميركية والتي كان لها تحفظات كبيرة حول القرار. كما أنه لم تتم استشارة كولن بأول وزير الخارجية الأميركية في حينه، وهو صاحب خبرة عسكرية طويلة، ولم تتم استشارة كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي للرئيس، ولا الجنرال مايرز رئيس أركان القوات المشتركة ونائبه. حتى جورج تينيت مدير وكالة الاستخبارات المركزية لم تتم استشارته. الشخص الوحيد الذي بقي صامتاً حول دوره في هذه القضية حتى بعد تركه العمل كان نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، وكذلك طاقم تشيني في البيت الأبيض، مما يلقي بظلال الشك حول دور نائب الرئيس في اتخاذ مثل هذا القرار، وهو المعروف عنه قلة الكلام وإيتار العمل من وراء الكواليس من أجل دفع أجندة المحافظين الجدد للأمام.

هذا القرار، الذي دفع بأكثر من نصف مليون عنصر من الجيش العراقي إلى أحضان "القاعدة" والمليشيات الأخرى، أدخل العراق في دوامة من العنف لم يسبق لها مثيل ولم يتعاف منها حتى الآن. وبتحلل الجيش العراقي، فقدت السلطة المركزية في بغداد أهم أعمدتها، ودُفعت البلاد إلى

التقسيم الفعلي لمناطق نفوذ طائفية وعرقية. فهل كان هذا القرار زلة قلم للحاكم بريمر، كما يحلو لبعض المحللين وصفه، أو أن القرار كان جزءاً من استراتيجية مدروسة؟

بعيداً عن الفرضيات والتكهنات، اتضح، بعد أكثر من عشر سنوات على انتهاء الحرب، بما لا يدع مجالاً للشك، أن المستهدف في هذه الحرب لم يكن نظام صدام وأسلحة الدمار الشامل، بل العراق بما كان يشكله من قوة إقليمية وموارد عسكرية وبشرية واقتصادية، لأن قوة العراق وموارده كانت تشكل موضوعياً قطباً يهدد المصالح الأميركية الحيوية في المنطقة مثلما يهدد حليفة أميركا الرئيسية إسرائيل. وما أرادته الولايات المتحدة في العراق هو دولة حليفة ولكنها ضعيفة ممزقة تنخرها الصراعات الطائفية والعرقية. وقد شكلت حرب العراق وتداعياتها التنفيذ العملي لما أطلقت عليه كونداليزا رايس مصطلح الفوضى البناءة "Constructive Chaos"، وذلك في العام ٢٠٠٦، حين تحدثت رايس من تل أبيب أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان، وبشرت بشرق أوسط جديد. وتتمثل هذه الرؤية للفوضى الخلاقة في إغراق المنطقة في نزاعات وحروب طائفية وعرقية تمكن الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبية الأهم، بريطانيا، وحليفاتها الاستراتيجية في المنطقة، إسرائيل، من إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يتلاءم مع مصالح هؤلاء الحلفاء الجيوسياسية. وليس من الصدفة أن هذه التطورات السياسية والأمنية سألقة الذكر قد حدثت بالتوازي مع وضع الخطط لمد خط أنابيب الغاز المعروف بـ BTC وتنفيذها؛ وهو الخط الذي يضمن تدفق الغاز من بحر قزوين، مروراً بالعاصمة الأذربيجانية باكو والعاصمة الجورجية تبليسي، وانتهاءً بميناء شيهان التركي على ساحل الأبيض المتوسط، بطول ١٧٦٨ كم، والذي دشّن في أيار/مايو من العام ٢٠٠٦. والهدف السياسي من هذا الخط هو تأمين إمدادات الطاقة إلى أوروبا بعيداً عن المنطقة العربية، وتعزيز الاستقلالية عن البترول العربي.

على صعيد آخر، كثفت الإدارة الأميركية برامج "دعم الديمقراطية" في الوطن العربي، وذلك من خلال صرف مئات ملايين الدولارات عبر وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID، ووزارة الخارجية، وشبكة من مراكز الأبحاث والفكر، خصوصاً في الدول التي اعتبرت حليفة وصديقه. وقد نُفذت هذه البرامج بالتعاون مع مؤسسات غير حكومية كثيراً ما كانت تتعرض للقمع من قبل تلك الأنظمة الحليفة لواشنطن. وكان هذا ما دفع واشنطن لرفع وتيرة انتقادها للأنظمة الحليفة. ولقد أدركت واشنطن أن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والأمية والقمع سيصعّد حالة التمللم في الشارع العربي بشكل مستمر، وأن الأدوات القديمة التي طالما استخدمتها الولايات المتحدة لم تعد صالحة للتعامل مع الواقع الجديد، مما يتطلب البحث عن بدائل. في هذه الفترة بالذات، بدأت إدارة بوش بإجراء اتصالات، ولو بشكل غير رسمي، مع حركة الإخوان المسلمين في مصر. وبعض

هذه الاتصالات كان يتم في منزل السفارة الأميركية في القاهرة.

إن تاريخ العلاقة الأميركية الإخوانية ليس بالجديد؛ فقد بدأت هذه العلاقة في أوائل خمسينات القرن الماضي، وتحديداً في عهد الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور. ففي العام ١٩٥٣، قامت وكالة المعلومات الأميركية ( US Information Agency ) بدعوة مجموعة من العلماء المسلمين إلى مؤتمر في جامعة برنستون. الهدف من وراء هذه الدعوة كان العمل على استغلال الحركات الإسلامية في مواجهة الخطر الشيوعي في المنطقة. أحد المدعويين من هذه المجموعة كان هو "سعيد رمضان"، وهو زوج ابنة مؤسس حركة الإخوان المسلمين الإمام حسن البنا، وهو أيضاً من كان يعتبر في حينه بمثابة وزير خارجية الحركة.

ومنذ ذلك الحين، أدارت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية العلاقة مع حركة الإخوان المسلمين على صعيد عالمي، بما يشمل فروع الحركة في أوروبا وأميركا الشمالية. والهدف المشترك كان دائماً هو محاربة الشيوعية والإلحاد ومحاصرة النفوذ السوفيتي الصاعد في المنطقة.

### استغلال الربيع العربي

في السابع عشر من كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠، أقدم المواطن التونسي محمد بوعزيزي على إحراق نفسه احتجاجاً على الأوضاع المأساوية التي يعيشها، مفضلاً الموت على حياة البؤس والحرمان. ولقد شكلت هذه الحادثة شرارة انطلاق ما اصطلح على تسميته "الربيع العربي"، وتوالت الأحداث. وراحت الأنظمة تتساقط الواحد تلو الآخر كأحجار الدومينو. الملفت للنظر كان إسراع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين إلى إعلان الدعم والوقوف إلى جانب مطالبة الثورات بإسقاط الأنظمة التي كانت على مدار عقود طويلة الحليف المخلص لواشنطن. ما الذي حدث؟ ولماذا هذا التحول السريع؟ لسان حال الغرب كان دائماً يبرر ووقوف دُوله إلى جانب الأنظمة الديكتاتورية بقدره هذه الأنظمة على حفظ الاستقرار في المنطقة في مواجهة خطر الإرهاب والتطرف. وعندما بدت هذه الأنظمة عاجزة عن القيام بهذه المهمة، فقد حان وقت تغييرها بأدوات جديدة. فالاستقرار يعني للولايات المتحدة بالأساس أمرين، الأول أمن إسرائيل وبقائها في المنطقة بما هو خط أحمر لا يمكن تجاوزه؛ والثاني عدم المس بالمصالح الحيوية للغرب في المنطقة، سواء كانت المصالح الاقتصادية أو أمنية. وبالتالي، المطلوب بديل أو بدائل تعمل على الحفاظ على هذين الأمرين.

كان من الواضح أن الثورات اندلعت في غياب قيادة سياسية قادرة على توجيهها وتنظيمها تمهيداً لمرحلة الحصاد السياسي. فاختلط الحابل بالنابل. وبدأت تظهر تشكيلات ليس لها هيكل تنظيمية،

فهي خليط من منظمات مجتمع مدني ومؤسسات غير حكومية وأحزاب صغيرة وشخصيات عامة. القوة الوحيدة المنظمة والمستندة إلى تنظيم حزبي ذي تجربة وهياكل حزبية وأجهزة إعلامية ومالية كانت هي حركة الإخوان المسلمين. وقد تلقفت هذه الحركة اللحظة السياسية، وأدركت أن الظروف نضجت كي تتسلم حركة الإخوان المسلمين السلطة، لأول مرة في التاريخ، في قطر عربي (إذا ما استثنينا سلطة حماس في غزة). وفي الوقت ذاته، أدركت حركة الإخوان المسلمين أن استلام السلطة يتطلب تحالفات إقليمية ودولية لتمكنها من السلطة. فالأولوية القصوى تجسدت، بالنسبة للحركة، في الوصول إلى السلطة عن طريق صندوق الاقتراع، تمشياً مع مطالب الثورة، ومن ثم تعزيز وإحكام قبضة الحركة على الدولة وأجهزتها، تمهيداً للبدء بتنفيذ المشروع الإخواني القديم - الجديد، وهو مشروع هدفه أسلمة المجتمع وإقصاء كل من يخالف هذا التوجه. وقد شكل هذا التوجه الإخواني القاعدة لعقد "الصفقة الكبرى" مع أميركا والغرب عموماً. فمن ناحية، تعهدت الحركة عدم المساس بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، خصوصاً إتفاقية "كامب ديفيد". وشهد التنسيق الأمني والعسكري المصري - الإسرائيلي في عهد الرئيس الإخواني محمد مرسي تطوراً ملحوظاً. كما أن الحركة أكدت، من ناحية أخرى، أنها لن تشكل تهديداً للمصالح الحيوية للغرب في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، أكد نائب المرشد العام للإخوان المسلمين السيد رشاد بيومي في لقاء صحافي بتاريخ ١٣ آذار / مارس ٢٠١٣ أن مصر لن تدير ظهرها للولايات المتحدة الأمريكية وأنها ستحترم اتفاقيات كامب ديفيد. ورأى السيد بيومي، أن الغرب لن يتدخل أو يضغط على مصر اقتصادياً، ولن يتدخل في شأنها الداخلي. وعندما أصدر الرئيس مرسي مراسيمه الشهيرة في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، والتي وضع نفسه فيها عملياً فوق القانون والقضاء، كانت ردود الفعل الأمريكية والغربية باهتة جداً. لقد بات واضحاً أن العلاقات الأمريكية الغربية - الإخوانية دخلت مرحلة من الدفاء. فبدأت أبواق الإعلام الغربية بوصف حركة الإخوان بأنها معتدلة وعقلانية، فيما إنكب خبراء الشرق الأوسط في الغرب على التنظير لعملية التحول داخل هذه الحركة باتجاه حركة ديمقراطية، وروّجوا أن اسم الحركة الإسلامي لا يختلف عن اسم الكثير من الحركات والأحزاب المسيحية في الغرب.

في هذه الأثناء، اندلعت الثورة السورية في آذار/ مارس ٢٠١١؛ انطلقت بما هي حركة شعبية مدنية مطالباً بالإصلاحات الديمقراطية. وقد رأى الغرب في الثورة السورية فرصته السانحة لضرب النفوذ الإيراني في المنطقة، من خلال إسقاط حليف إيران الرئيس في هذه المنطقة، نظام الأسد، ومحاصرة حزب الله اللبناني. وقد توافقت في هذا مصالح الغرب مع مصلحة القوة الإقليمية الصاعدة، تركيا، بقيادة رئيس حكومتها رجب طيب أردوغان. رأت تركيا في صعود الإسلاميين إلى الحكم في المنطقة وسقوط نظام الأسد فرصتها لتعزيز نفوذها في مواجهة إيران.

بناء على ما تقدم، سارع الغرب ومعه تركيا التي تربطها حدود طويلة مع سورية إلى عسكرة الثورة السورية، باستخدام أدوات إقليمية عربية لها مصلحة كبيرة في ضرب النفوذ الإيراني. كانت الفرضية السائدة في الغرب هي أن النظام السوري سرعان ما سيتفكك ويسقط. وراحت تتكرر مقولة: أيام النظام السوري باتت معدودة. لكن الرياح جاءت بما لا تشتهي السفن؛ فالنظام السوري، وعلى عكس توقعات الغرب، استطاع الصمود والحفاظ إلى حد بعيد على تماسك أجهزته الأمنية والعسكرية والمدنية. كما أن دخول روسيا الاتحادية على الخط دعماً للنظام السوري وضع العصا في دوايب إسقاط النظام. إن معادلة " لا غالب ولا مغلوب" أدخلت سورية في آتون حرب أهلية دموية أدت على أرض الواقع إلى تقسيم البلد إلى مناطق معظمها مناطق نفوذ طائفية وعرقية. أضف إلى ذلك أن ما حدث في العراق وفي سورية قد رمي بظلال ثقيلة على الدول المجاورة. فالوضع الأمني في العراق أصيب بانتكاسة كبيرة، نتيجة تمكن منظمة "القاعدة" من تعزيز وجودها العسكري في سورية من خلال جبهة النصرة وداعش. كذلك الأمر بالنسبة إلى لبنان، حيث تدخل حزب الله عسكرياً إلى جانب النظام السوري، مما جعله مستهدفاً من قبل قوى سلفية، وعادت حرب التفجيرات إلى الظهور مجدداً. أما عن المأساة الإنسانية، فحدث ولا حرج، حيث تدفق مئات الألوف من اللاجئين السوريين إلى لبنان والأردن، وبشكل يفوق طاقة هذين البلدين على الاستيعاب.

بحساب الربح والخسارة، فإن الراجح الوحيد إقليمياً هي إسرائيل. فللمرة الأولى منذ قيام هذه الدولة في العام ١٩٤٨ يصل مستوى التهديد العسكري والأمني الذي تتعرض له إلى ما يقرب من نقطة الصفر. أي أن دول الجوار أصبحت منهمكة في مشاكلها الداخلية التي أصبحت تستحوذ على جل طاقتها العسكرية والأمنية.

## التحول نحو التقارب مع إيران

في الوقت ذاته، كثفت الإدارة الأميركية تركيزها على الموضوع الإيراني. ورفعت هذه الإدارة وتيرة التصعيد ضد إيران، من خلال تعزيز الحصار والمقاطعة الاقتصادية والتهديد بالحرب، وفي ذلك، استفادت الإدارة الأميركية من أجواء وتداعيات ما يحدث في مصر وسورية، من صعود إسلامي موصوف بأنه سني متفاهم مع الغرب في محاصرة الخطر الموصوف بأنه شيعي وتقليم أظافر أدواته في المنطقة. ثم لم يلبث أن جاءت هبة ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ فأدت إلى إسقاط حكم الإخوان المسلمين في مصر لتقلب الطاولة مجدداً.

ليس من الصدفة أن بداية التقارب الأمريكي والغربي مع إيران قد تزامنت مع تنحية الرئيس الإخواني

محمد مرسي عن الحكم في مصر واقتناع الغرب بأنه لا تسوية في سورية دون حوار مع النظام والبحث عن حل سياسي للأزمة. لقد فرضت هذه التطورات الجديدة على دول الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، إعادة صياغة تحالفاتها وأدواتها الإقليمية. وبدأت أميركا فعلاً في تقليص وجودها وتدخلها العسكري المباشر في المنطقة لصالح المزيد من الاهتمام وإعطاء الأولوية لمنطقة جنوب شرق آسيا وجنوب القوقاز. فالشرق الأوسط، بما هو مورد أساسي لمصادر الطاقة، قد فقد بعض أهميته بالنسبة لأميركا، بعد أن أصبحت هذه من كبار منتجي الغاز والنفط في العالم على ضوء تطور تقنية "Fracking" في الاستخراج. ويبدو أن أميركا تريد أن تنسحب تدريجياً من المنطقة، ولكن ليس قبل أن تؤمن وضعاً جديداً يعمل على ترتيب جديد للقوى في مناطق النزاعات في الشرق الأوسط، وتحديد النزاع على البرنامج النووي الإيراني، والحرب الأهلية السورية، والصراع العربي - الإسرائيلي. في هذا السياق، جاء الاتفاق المرحلي ما بين الغرب وإيران حول القدرات النووية الإيرانية. ومن الملفت للنظر أن ما قبلت به إيران حسب هذا الاتفاق هو ما كانت إيران ذاتها مستعدة لقبوله منذ سنوات. فالذي تغير هو موقف الولايات المتحدة وليس موقف إيران. لقد أغضب التقارب الأمريكي - الإيراني إسرائيل ودول إقليمية أخرى، وذلك ليس لخوف إسرائيل من قدرات إيرانية نووية عسكرية مزعومة، بل لقلق إسرائيل من تضاؤل أهميتها الاستراتيجية لأميركا والغرب في المنطقة وإعادة بروز إيران قوة إقليمية مقبولة غربياً. فنحن الآن أمام منطقة عربية تتنازعها ثلاث قوى إقليمية جميعها ليست بالعربية، وهي إيران وإسرائيل وتركيا. التطور الآخر هو انعقاد مؤتمر جنيف ٢ حول سورية بمشاركة مندوبين عن النظام والمعارضة السورية. وما كان للتقدم الحاصل في المسارين السوري والإيراني أن يحدث دون تفاهم أمريكي روسي، مما يؤشر لدور روسي يتجدد في المنطقة ضمن معادلة مراعاة مصالح الطرفين.

### الصورة الراهنة للشرق الأوسط

من الصعب بمكان، والمنطقة لا تزال في حالة مخاض عسير، أن نخرج بأحكام نهائية أو مطلقة لخريطة المنطقة الجيوسياسية الجديدة. لكن من المثير للاهتمام أنه بالرغم من حالة الفوضى وعدم الاستقرار بشكل عام فإن أسعار النفط لم تتأثر، وانسياب النفط والغاز إلى الأسواق العالمية لم يتأثر أيضاً. فبعد الصعود الكبير لسعر برميل النفط (برنت) في العام ٢٠٠٨، حين وصل هذا السعر إلى ما يقارب ١٤٠ دولاراً، انخفض السعر بحيث أصبح يتراوح، منذ العام ٢٠١٠ حتى اليوم، أي منذ اندلاع ما يُسمى بالربيع العربي، إلى ما بين ١٢٤ و١٣٦ دولاراً للبرميل. إن العبرة المستخلصة من ذلك هي



أن " الشرق الأوسط الجديد" أو " الفوضى الخلاقة" بدأت ملامحها تتضح؛ فالعراق يعيش حالة من التمزق يجسدها وجود دولة كردية في الشمال بحكم الأمر الواقع، ووجود دولة شيعية في الجنوب، وصراع بين الحكومة المركزية وبين السكان السنة في الوسط ومنطقة الأنبار. ليبيا تعيش في حالة مشابهة من حيث ضعف السلطة المركزية في مقابل سيطرة القبائل والعشائر والمليشيات في مناطق مختلفة من البلاد. وكذلك هو الأمر في اليمن: صراع على السلطة، وصراع بين السلطة وبين الحوثيين في الشمال، ومع "القاعدة" في الجنوب، والحراك الشعبي في مناطق اليمن الجنوبي.

إن تعزيز البعد الطائفي في الصراع في الأقطار العربية المختلفة في مقابل تراجع الخيار الديمقراطي سيعزز من مقولة إسرائيل أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، إضافة إلى أنه يعطي إسرائيل المبرر لتطرح ذاتها بوصفها دولةً يهودية، طالما أنها محاصرة من دول أو كيانات طائفية.

### وبعد، أين الصراع العربي الإسرائيلي من كل ما يحدث؟

من الواضح أن بند الصراع العربي - الإسرائيلي، وتحديدًا الفلسطيني - الإسرائيلي، قد تراجع إلى الخلف في الأجندة الدولية الشرق أوسطية، ولكنه لم يختف. فالإدارة الأمريكية بدأت، في الفترة الثانية من رئاسة باراك أوباما، بممارسة جهد مكثف بقيادة وزير الخارجية جون كيري هدفه الدفع بحل القضية الفلسطينية إلى الأمام؛ جرى هذا إدراكاً منها أنه لن يكون هناك استقرار في المنطقة ككل دون حل هذا الصراع التاريخي. فالانسحاب التدريجي لواشنطن من المنطقة لن يتم دون الانتهاء من الملف الإسرائيلي الفلسطيني. والخيارات أصبحت محدودة؛ فإما أن يتوصل الطرفان من خلال المفاوضات المباشرة التي تجري برعاية أمريكية إلى اتفاق إطار يحدد حدود الدولة الفلسطينية المستقلة ويضع ترتيبات أمنية برضى الطرفين ومحددات لحل قضية اللاجئين، وذلك حين يتم التفاوض التفصيلي حول ترجمة هذا الإطار إلى اتفاق نهائي في فترة لا تتجاوز العام؛ وإما أن يتم تفاهم دولي أمريكي - أوروبي - روسي حول حلّ يجري فرضه على الطرفين. السيناريو الآخر هو فشل الجهود الحالية، ولجوء القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، وما قد يستتبعه ذلك من ردود فعل إسرائيلية وأميركية قد تؤدي إلى تقويض نهائي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ودخول الصراع إلى مرحلة جديدة يصعب الآن التكهّن حول تداعياتها العملية والإقليمية.

وبالرغم من أن الطرف الفلسطيني هو الرقم الأضعف في المعادلة، إلا أن هذا الطرف ما زال يمسك بكثير من الأوراق التي يمكن توظيفها في حال فشل الخيار التفاوضي الحالي، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

1. التوجه الممنهج والمدرّوس على مسار الأمم المتحدة، والبدء بشكل تدريجي وتصاعدي في

الانضمام إلى المنظمات الدولية المختلفة والتوقيع على المعاهدات والمواثيق الدولية، وصولاً إلى المصادقة على ميثاق روما والانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية.

٢. تعزيز حملة المقاطعة للمستوطنات الإسرائيلية ومنتجاتها، وتحديدًا في أوروبا؛ والاستناد إلى التوجهات الجديدة للاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص، ودفع الاتحاد إلى خطوات عملية أخرى في هذا الاتجاه، وكذلك دعم منظمات المجتمع المدني وحملات مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها.

٣. الإسراع في إنهاء الإنقسام الفلسطيني الداخلي؛ وتفعيل وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها باعتبار أن المنظمة هي حاضنة المشروع الوطني وحامية الهوية الوطنية الفلسطينية.

٤. تعزيز المقاومة الشعبية ورفدها بالمقومات اللازمة لديمومتها فعلاً وليس قولاً، بحيث يتحقق مستوى مرموق من الانخراط الجماهيري الشامل في هذه المقاومة.

٥. تعزيز صمود المواطن الفلسطيني على أرضه من خلال توفير عناصر الصمود، وهي العمل، والحياة الكريمة، والرعاية الصحية، والتعليم، والأمن.

إن عناصر الانتصار في معركة الحرية متوفرة. وإذا ما أحسن توظيف هذه العناصر فإنها ستعيد الاعتبار للعامل الذاتي الفلسطيني. إن عامل الوقت يعمل لصالح الشعب الفلسطيني. فعزلة إسرائيل الدولية في تزايد، وكفة الرأي العام العالمي تميل إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني، وعلينا أن نستند إلى هذا ونراكم عملنا على الصعيد الدولي والشعبي بحيث يتحول الرأي العام العالمي إلى قوة مادية ضاغطة على الحكومات، كما حدث في الحملة الدولية لمقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. إن إسرائيل لن تنسحب من المناطق المحتلة إلا إذا شعرت بأن ثمن احتلالها أصبح لا يطاق سياسياً واقتصادياً، والخطوة الأولى هي أن نُقنع، نحن الفلسطينيين، أنفسنا بقدرتنا على تحقيق الانتصار.